الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦١
المعقودة يوم الخميس
١٦ أيار/مايو ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والستين

الرئيس: السيد فلشير آشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

الالتزامات المتعلقة بالولايات الجديدة

تقرير مرحلي عن تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.61
14 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

96-80629

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)
الالتزامات المتعلقة بالولايات الجديدة (A/C.5/50/67)

١ - السيد كونر (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية): عرض تقرير الأمين العام بشأن الالتزامات المتعلقة بالولايات الجديدة المتعين الاضطلاع بها في رواندا والسلفادور وغواتيمالا وهايتي (A/C.5/50/67) فلاحظ أنه بالرغم من أن الموارد لهذه الولايات لم ترصد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، فقد أذن للأمين العام بالدخول في التزامات يبلغ إجماليها ٢٤,٧ مليون دولار. وفي حالة السلفادور وغواتيمالا وهايتي، اشترطت ولاية الجمعية العامة أن تنفيذه في حدود الموارد المتاحة.

٢ - وأضاف أن تقرير الأمين العام بشأن الوسائل الممكنة لاستيعاب تكلفة الولايات الأربع يعكس حالة يمكن أن تصل فيها التكلفة الشاملة في عام ١٩٩٦ إلى مبلغ ٥١ مليون دولار و ٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٧ للولايات المعتمدة والجديدة المحتملة في غضون فترة السنتين، ويعكس كذلك ما سبق أن بذله من جهود لتخفيض الميزانية بمبلغ ٩٨ مليون دولار والجهود الحالية التي يبذلها بتقديم ميزانية برنامجية منقحة تشمل تخفيضات أخرى بمبلغ ١٥٤ مليون دولار بغية التوصل الى مستوى اعتمادات قدره ٢٦٠٨ بلايين دولار.

٣ - وأوضح أنه قد أصبح الآن بالامكان فيما يبدو تحقيق تخفيضات قدرها ١٤٠ مليون دولار، ويعتقد الأمين العام أن باستطاعته أن يستجيب في الدورة الحادية والخمسين على نحو مؤات لجميع التخفيضات الصادر بها تكليف مع تنفيذ جميع الأنشطة المعهود بها. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذا الصدد في جهود تعزيز أوجه الكفاءة في سائر مؤسسات المنظمة، وهي جهود تترتب عليها آثار إيجابية في عناصر التكلفة مع الإبقاء على القيم الأساسية للأنشطة المعهود بها. بيد أن استيعاب التكاليف الإضافية لا يمكن تحقيقه مع تنفيذ كامل برنامج العمل على النحو المتوخى في البداية. ولا بد من أن يتلقى الأمين العام دعما متواصلا من الدول الأعضاء لجهوده المستمرة الرامية الى تعزيز أوجه الكفاءة بما يضمن تجاوز الحد اللازم لتحقيق مستوى اعتمادات قدره ٢٦٠٨ بلايين دولار.

٤ - وتابع كلمته قائلا في حين يعتزم الأمين العام أن يقدم، مع تقريره الأول لتقييم الأداء، نفقات ناشئة عن سلطات التزام قدرت في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٥١ مليون دولار، فإنه يدرك وجود عوامل هامة أخرى أولها تقدير قدرة الاستيعاب المحتملة التي قد تسفر عنها جهود الكفاءة الإضافية اللاحقة للجهود للمعتزم بذلها حاليا. فعملية الافراج عن الموارد بإنهاء ولايات، أتاحت إمكانية استيعاب ولايات جديدة في حدود الموارد القائمة ومكنت بذلك من الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء فيما يتعلق باستيعاب التكاليف. وثمة عامل هام ثان ستفرضه ضرورة القيام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإعادة تقدير تكلفة ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ بما

يعكس تقلبات العملة. وقد جدت تحركات ملحوظة في بعض العملات سيترتب عليها في حالة استمرارها أثر إيجابي سيساعد على استيعاب التكاليف.

٥ - واختتم كلمته قائلا تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ فإن الأمين العام ملتزم بأن ينفذ على نحو كامل جميع الأنشطة المعهود بها كما ترد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ التي اعتمدتها الجمعية العامة في حدود اعتماد قدره ٢٦٠٨ بلايين دولار.

التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/7/Add.16 و A/C.5/50/57)

٦ - السيد مانسيني (إيطاليا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فلاحظ أن الأمين العام يرى أن إمكانية تحقيق تخفيض شامل بمبلغ ١٤٠ مليون دولار تقريبا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يقدر إشراك مديري البرامج في خفض التكلفة وإجراء استعراضات الكفاءة وعلى ثقة من أن الأمين العام يتوخى نهجا متكاملا وسيقدم في الدورة الحادية والخمسين تقريرا بشأن الآثار المترتبة على الوفورات المعتمدة والتدابير المحتملة الأخرى.

٧ - وأعرب عن اتفاق الاتحاد الأوروبي مع اللجنة الاستشارية في رأيها القائل بأن الآثار المترتبة في تنفيذ البرامج على الوفورات المقترحة غير واضح ويساوره القلق بشأن الأثر البرنامجي المترتب على تلك التخفيضات في الأنشطة المعهود بها. وأشار إلى ما ذكره الأمين العام بشأن استحالة تجنب التأخير والإرجاء. وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا لمسألة التنفيذ الكامل للأنشطة المعود بها ومعاملة جميع أبواب الميزانية معاملة عادلة ومنصفة وغير انتقائية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وتساءل، في هذا الصدد، عن المعايير التي استخدمها الأمين العام لتوزيع مقترحات الوفورات على مختلف أبواب الميزانية.

٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ تعقيب اللجنة الاستشارية الذي ذكرت فيه أنه إذا كان الهدف الأسمى هو تحقيق تخفيضات في التكلفة، فإنه يجب البدء باستعراض البرامج لتجنب حدوث تدهور عام في جميع ما أنجزته الأمم المتحدة عمليا وإفساح المجال أمام تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

٩ - وستتيح الدورة القادمة للجنة البرامج والتنسيق ودورة الجمعية العامة الحادية والخمسين فرصا لتحديد درجة أولوية الأنشطة باستعراض الولايات والبرامج. وفي نفس الوقت، تظل الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها واجبة التطبيق.

١٠ - وقال إنه سيرحب بكل ما يصدر عن الأمانة العامة بشأن كيفية خفض عدد الشواغر من الفئة الفنية للوصول الى الرقم المستهدف في نهاية عام ١٩٩٧ والبالغ ٣٣١ وظيفة شاغرة من وظائف الفئة الفنية.

١١ - ولاحظ أن الاستعراضات الشاملة لا تزال في مرحلة مبكرة وأشار الى أن القرار ٢١٤/٥٠ يحدد بدقة مجالات تحقيق الوفورات، بما فيها تحقيق مكاسب في الانتاجية من خلال الابتكارات التكنولوجية وإدارة الوثائق والمنشورات وتبسيط الادارة المالية ومراقبة نفقات السفر والخبراء الاستشاريين واستعراض إدارة شؤون الموظفين. وأعرب عن ثقته في أن يتم استكشاف هذه الامكانات دون إبطاء.

١٢ - وقال إن تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة على المدى الطويل يتطلب استثمارا يوظف في حينه، فالاستثمار على سبيل المثال في نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات يتسم فيه التأخير في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة بأنه أقل تكلفة من حيث الفاعلية على المدى الطويل. وقال إنه يرحب في هذا السياق بالجهود الرامية إلى ادخال ابتكارات تكنولوجية في ميدان الإدارة.

١٣ - وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحديد الوفورات ولكن المقترحات المعروضة على اللجنة ليست جميعها من صلاحيات الأمين العام. وإلى أن يقدم إلى الدورة الحادية والخمسين تقرير يتضمن مزيدا من التفاصيل، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يوافق على خطة الأمين العام لتحقيق وفورات، رهنا بتعليقاته السابقة ومع مراعاة ملاحظات اللجنة الاستشارية وهو يود أن يرى هذه الوفورات وقد تحققت في أقرب وقت ممكن. ويمكن معالجة مسألتي الاستيعاب والتمويل في سياق تقرير الأداء الأول الذي سيقدم في نهاية السنة كجزء من عملية الميزنة العادية على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وهو قرار يوليه الاتحاد الأوروبي اهتماما بالغا.

١٤ - السيد اتيانتو (اندونيسيا): قال إن وفد بلده يؤيد ما ذكره ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالاشارة الى عدم إمكانية إجراء تخفيضات في الميزانية البرنامجية، دون خفض الخدمات وتأخير البرامج وارجائها، ويرى وفد بلده أن أي تغيير في البرامج والأنشطة المعهود بها إنما هو من صلاحيات الجمعية العامة وينبغي عدم المساس بتنفيذها الكامل، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية. وقال إنه يؤيد اللجنة الاستشارية في رأيها القائل بأن للدول الأعضاء أن تبت في مدى إمكانية تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠. وأعرب عن أسفه لأن الأمين العام لم يقدم صورة واضحة بشأن كيفية تحقيق الكفاءة في الأجل القصير دون مساس بالبرامج والأنشطة.

١٥ - وفيما يتعلق بتدبير الموظفين، قال إنه يجب بذل جهود لكفالة التمثيل المناسب لجميع الدول الأعضاء ولا سيما البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا. وينبغي الاستمرار في استخدام طريقة الامتحانات التنافسية الوطنية الراهنة. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات بشأن عدد الموظفين المزمع الاستغناء عنهم مصحوبة ببيان تفصيلي لذلك العدد. وينبغي أيضا اتاحة تحليل كامل لبرنامج إنهاء الخدمة لقاء التعويض.

١٦ - السيد العماري (تونس): أعرب عن تأييد وفد بلده لما ورد في البيان الذي أدلت به كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فضلا عن النقاط التي أثارها ممثل اليابان. ووصف التقرير المعروض على اللجنة بأنه لا يمثل استجابة كاملة لقرار الجمعية ٢١٤/٥٠ وقال إن ثمة حاجة إلى مواصلة النظر فيه على أساس تقرير أكثر تفصيلا يقدم في الدورة الحادية والخمسين. ونظرا لما تضطلع به المنظمة من دور حاسم بوصفها الجهاز العالمي الوحيد الذي يعالج مسائل من قبيل السلم والأمن والتنمية الاقتصادية ينبغي ألا ينظر الى تخفيضات الميزانية كغاية في حد ذاتها وإنما باعتبارها وسيلة لترشيد المنظمة كي تحقق بأكثر قدر ممكن من الفعالية، التطلعات المتزايدة للمجتمع الدولي.

١٧ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): قال إن موظفي الأمانة العامة يجب أن يساهموا في حل الأزمة المالية. وعليهم أن يقروا بأن الدول الأعضاء هي رب العمل وعليهم أن يستعدوا لبذل تضحيات. وتساءل، في هذا الصدد، عما إن كان المسؤولون في الأمانة العامة لا يزالون يتلقون بدلات تمثيل، وطلب معرفة تكلفتها في حال تلقيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠